تقوم السياسات المالية و النقدية المطبقة في ظل الاقتصادات المعاصرة على أدوات سعر الفائدة والخصم و هي أدوات من وجهة نظر فئة كبيرة من أفراد المجتمع غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن ثم فإن فعالية هذه السياسات في الدول الإسلامية قد تكون أقل كفاءة مقارنة بفعاليتها في الدول غير الإسلامية، ومن ثم يتطلب الأمر استكشاف السياسة النقدية في الإسلام و أدواتها و مدى فعالية تأثيرها، و امكانية الاستفادة منها و استخدامها كأدوات مساعدة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الدول الإسلامية.

ماهية السياسة النقدية في الإسلام

يمكن التعرف على الاطار النظري للسياسة النقدية في الإسلام و فلسفتها و أدوات تأثيرها من خلال النقاط التالية :

1. مفهوم السياسة النقدية الإسلامية:

هي مجموعة من الإجراءات و القرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم الإصدار النقدي و ضبطه بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري و الانتاجي و الاستهلاكي للاقتصاد الوطني ، وذلك في ضوء ضوابط الشريعة الإسلامية و أهداف الاقتصاد الإسلامي كما أن السياسة النقدية التي تطبقها البنوك المركزية في الدول للتحكم في المعروض النقدي و التأثير في حجم الائتمان ، بالاستخدام معدل الفائدة و سعر الخصم ، و سعر الصرف، و أسعار الأصول الرأسمالية، و التوقعات، وذلك لتحقيق أهداف محددة في الاقتصاد ، مثل كبح التضخم و المحافظة على الاستقرار الاسعار، و تحقيق التوظيف الكامل، و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و تعزيز النمو و الاستقرار الاقتصادي .

ويلاحظ من هذه التعريفات أنه لا يوجد فرق جوهري بين مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي سوى التزام السياسة النقدية الإسلامية بضوابط و أحكام الشريعة الإسلامية، و العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي، حيث أن أدوات البنك الإسلامي في إدارة السياسة النقدية تقتصر على استخدام الادوات النقدية الإسلامية الخالية من الفوائد، و البنوك التجارية ملزمة بتنفيذ عمليات مصرفية غير ربوية، كما أن السندات التقليدية بفائدة غير مسموح بها في البنوك المركزية الإسلامية، و السلطات النقدية مسؤولة قانونا عن الإشراف على البنوك التجارية و صناديق ومؤسسات الائتمان

وتسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الاهداف التالية:

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية و التوظيف الكامل و المعدل الامثل للنمو الاقتصادي.
- تحقيق العدالة الاقتصادية و التوزيع العادل للدخل و الثروة.
- الاستقرار في قيمة النقود لتكون وحدة حساب موثوقة، و معيارا عادلا للدفعات المؤجلة و مخزنا ثابتا للقيمة.

و بالرغم من أن أهداف السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي هي نفسها أهداف الرأسمالية، إلا أن ذلك ليس صحيحا، فالبرغم من وجود تشابه بينهما إلا أن هناك اختلافا كبيرا ناشئا عن الاختلاف في التزام النظامين بالقيم الروحية و العدالة الاقتصادية و الاجتماعية و الأخوة الإنسانية.

2- الأسس التي تقوم عليها السياسة النقدية في الإسلام

- تنظيم الجهاز المصرفي: حيث تتولى الدولة الإسلامية ممثلة في البنك المركزي مسؤولية الإصدار النقدي و التحكم في كمية النقود و الائتمان، وهذا ما يتطلب إشراف البنك المركزي على جميع البنوك و المصارف داخل الدولة من أن جميع التعاملات تتم وفق الضوابط و القيم و المعايير الإسلامية و التحكم في حجم الائتمان المصرفي ، حتى لا تؤدي إمكانية خلق الائتمان الى التضخم
- تجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمار بشتى الوسائل المشروعة بعيدا عن نظام الفائدة الربوي بما يحقق الأهداف التنموية في المجتمع
- تنظيم عرض النقود : حيث تشرف السلطات النقدية على البنوك، وتعمل على ضبط الإصدار النقدي فلا يكون هناك إصدار نقدي إلا لأسباب اقتصادية فعلية و بنفس معدل النمو في الإنتاج حتى لا يترتب على ذلك ارتفاع في الاسعار أو ضرر بالمجتمع.
- ضوابط الطلب على النقود : يعد الطلب على النقود بدوافعه الثلاثة (المعاملات، والاحتياط، و المضاربة) في ظل الاقتصاد الإسلامي محكوما باعتبارات تختلف عن تلك السائدة في المجتمعات غير الإسلامية ووجود سعر الفائدة، و هي اعتبارات تجعل دالة التفضيل النقدي في أدنى مستوياتها، فالطلب على النقود لأجل المعاملات لا يتأثر بسعر الفائدة و إنما بعائد المشاركة، أما الطلب على النقود للاحتياط فإنه محكوم بحد أقصى هو نصاب الزكاة، وهو ما يدفع صاحب المال لاستثماره بدلا من تأكله بفعل الزكاة، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة فليس محكوما بسعر الفائدة السائد في السوق، وإنما بمعدل الربح السائد و تكلفة الاحتفاظ بالنقود ممثلة في نسبة الزكاة المفروضة على الاموال المدخرة
- إطار عمل البنوك في ظل الاقتصاد الإسلامي: يؤدي تحريم التعامل بالفائدة إلى اعتماد البنوك في الاقتصاد الإسلامي على نظام المشاركة كأحد سمات و مجالات عمل البنوك الإسلامية مما يجعل الاموال المتاحة تستخدم في استثمار حقيقي، يؤدي إلى التكيف المستمر بين البنوك و المؤسسات المالية بصفة عامة و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، ويزيد من قدرة البنوك على مواجهة الازمات و الحد من أثارها نظرا للتوافق و الاشتراك في اتخاذ القرارات بين الممولين و المستثمرين كنتيجة للعمل بنظام المشاركة، وهذا ما يعني الحد من استخدام البنوك لفكرة خلق النقود كوسيلة للحصول على الأرباح و الحد من تعرض الاقتصاد للازمات.

3- الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها السياسة النقدية الإسلامية

- تقوم الفلسفة الاقتصادية الإسلامية على مبدأ الحرية الاقتصادية وإمكانية التدخل غير المباشر في النشاط الاقتصادي و هو ما ينعكس على السياسة النقدية الإسلامية و أدواتها، وذلك مثل التدخل غير مباشر من البنك الإسلامي المركزي بائعا او مشتريا للعملة المختلفة للتأثير في سعر الصرف.
- عدم جواز التعامل بالربا، وهذا ما يترتب عليه عدم الاعتماد على سعر الفائدة والخصم و مشتقات الديون ضمن أدوات السياسة النقدية الإسلامية.

4- قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

تعرف قنوات السياسة النقدية بأنها الآليات التي من خلالها يحدث قرار معين للسياسة النقدية أثرا على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين ومنه هدف النمو و الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار، ويوجد في الفكر الاقتصادي خمس قنوات ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي و هي : سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار الأصول، حجم الائتمان المصرفي، التوقعات، وهذه القنوات وإن اختلفت في المدى الزمني للانتقال اثر

السياسة النقدية من خلالها إلا أنه تتفق في قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وبالنظر إلى السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي والتي تتميز بانها سياسة تلقائية وقائية تحد من وقوع الازمات أكثر من كونها سياسة علاجية، نجد أن قنوات تأثيرها تختلف عن السياسة النقدية التقليدية حيث تمنع الشريعة الإسلامية استخدام أهم أدوات السياسة النقدية التقليدية خاصة سعر الفائدة و الخصم

- **قناة سعر الفائدة** يحظر الاسلام التعامل بالربا و البديل هو قناة الربح ففي حين تمنع الشريعة الإسلامية العائد الثابت دون مراعاة لنتائج الاعمال ، تركت الباب مفتوحا للمشاركة في الأعمال و استحقاق الربح نتيجة المشاركة في تحمل المخاطر، وهنا يدخل التغيير في هامش الربح كأداة و وسيلة انتقال للأثر السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي الى الاقتصاد الحقيقي، حيث يمكن للسلطات النقدية التدخل ورفع نسبة المشاركة بين البنوك الاستثمارية و المستثمرين، وتوجيه البنوك الاستثمارية الى زيادة هامش الربح أو الارباح الموزعة مما يؤدي الى زيادة الودائع الاستثمارية ، وسحب السيولة من السوق، وزيادة الناتج الوطني، ومن ثم الحد من ظاهرة التضخم و العكس صحيح في حالة الركود
- **قناة حجم الائتمان** : تعد عمليات خلق النقود و الائتمان في المصارف الإسلامية عمليات محدودة جدا وذلك نتيجة لتحريم العامل بسعر الفائدة، وكون الودائع الجارية في البنوك الإسلامية نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالبنوك التقليدية و الودائع الاستثمارية، لذلك فإن تأثير النشاط الاقتصادي من خلال حجم الائتمان في الاقتصاد الإسلامي ضعيف نسبيا، ويمكن للبنك المركزي في حالة اتباع سياسة توسعية خفض هامش المرابحات و نسب المشاركة بين البنوك الاستثمارية و المستثمرين، وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل مما يسمح بزيادة التمويل المصرفي، وزيادة الطلب الكلي ومن ثم الناتج الكلي، و العكس صحيح في حالة اتباع سياسة انكماشية
- **قناة أسعار الأصول**: وفق للشريعة الإسلامية لا يجوز التعامل بالربا و هذا ما يترتب عليه منع التعامل بالسندات و أذون الخزانة، و هذا الحظر لا ينطبق على أسعار الأسهم و الصكوك، لذلك فإن البديل هو التوسع في النوافذ الاستثمارية مثل الصكوك ففي حالات التضخم يمكن للحكومة أو البنوك أن تصدر صكوك استثمارية لعدد من المشروعات مما يمتص السيولة النقدية في السوق ، مما يترتب عنه انخفاض كمية النقود و الطلب الاستهلاكي، وزيادة الاستثمار و الناتج الوطني، ومن ثم خفض الاسعار، و العكس صحيح في حالة الركود يمكن أن تتدخل الحكومة بشراء الصكوك الاستثمارية في السوق.
- **قناة سعر الصرف**: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر الصرف الذي يعد سببا رئيسيا لنمو التجارة الخارجية وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات